بلاغ رسمى رقم ٣٧/٩

٧ تموز سنة ١٩٣٧

خلاصة تقرير

اللجنة الملكية لفلسطين

خلاصة تقرير اللجنة الملكية لفلسطين

لقد كانت اللجنة الملكية لفلسطين مؤلفة من الاعضاء التالية اسماؤهم :—

جناب النبيل الارل پيل ، جي.سي.اس.اي. ، جي.بي.اي. (رئيسا)
جناب النبيل السر هوراس رامبولد، جي.اس.بي.، جي.سي.ام.جي. ام.في.او. (نائبا للرئيس)
السر لوري هاموند ، كي.سي.اس.آي.، سي.بي.اي.
السر موريس كارتر ، سي.بي.اي.
السر هارولد موريس ، ام.بي.اي.، كي.سي.
الاستاذ راجينالد كوبلاند ، سي.آي.اي.

وقد قام بمهام السكرتيرية المستر ج. م. مارتن

وقد عينت اللجنة في شهر آب سنة ١٩٣٦ وأنيطت بها الصلاحيات التالية :—

التثبت من الاسباب الاساسية للاضطرابات التى نشبت في فلسطين في اواسط شهر نيسان والتحقيق في كيفية تنفيذ صك الانتداب على فلسطين بالنسبة لالتزامات الدولة المنتدبة نحو العرب ونحو اليهود والتثبت ، بعد تفسير نصوص الانتداب تفسيرا صحيحا ، مما اذا كان لدى العرب او لدى اليهود اية ظلامات مشروعة ناجمة عن الطريقة التى اتبعت فيما مضى او التى تتبع الان في تنفيذ الانتداب والقيام ، لدى اقتناعها باستناد اية ظلامة من هذه الظلامات الى اساس صحيح ، برفع التواصي لازالة تلك الظلامات ومنع تكررها

وفيما يلي خلاصة تقرير اللجنة:—

الخلاصة

الباب الاول — المشكلة

الفصل الاول — الاستناد التاريخي

يتضمن هذا الفصل لمحة موجزة عن عهد اليهود القديم في فلسطين وعن الفتح والاحتلال العربى ، وتشتت اليهود ونشوء «المشكلة اليهودية» ونمو الصهيونية ومعناها

الفصل الثانى — الحرب والانتداب

ان الحكومة البريطانية ، رغبة منها في نيل معاضدة العرب في الحرب الكبرى قطعت لشريف مكة في سنة ١٩١٥ وعدا مآله انه اذا قيض للحلفاء الغلبة والانتصار فان القسم الاكبر من الولايات العربية التى كانت حينئذ مشمولة في الامبراطورية العثمانية سيصبح مستقلا ففهم العرب من هذا الوعد ان فلسطين ستكون داخلة في نطاق هذا الاستقلال

وكى تتمكن الحكومة البريطانية من نيل معاضدة اليهودية العالمية اصدرت تصريح بلفور في سنة ١٩١٧ ففهم اليهود من هذا التصريح انه اذا قيض النجاح لتجربة انشاء الوطن القومى اليهودى وامّ فلسطين عدد كاف من اليهود فقد يتطور الوطن القومى مع مرور الزمن وينقلب الى دولة يهودية

وعندما وضعت الحرب اوزارها وافقت دول الحلفاء والدول المنضمة اليها على العمل بنظام الانتداب كوسيلة لتنفيذ السياسة التى ينطوى عليها تصريح بلفور وبعد مدة من الزمن اقرت عصبة الامم والولايات المتحدة صك الانتداب على فلسطين . وهذا الصك نفسه يتناول في الدرجة الاولى التزامات معينة متساوية في الاهمية — وهى التزامات ايجابية فيما يتعلق بانشاء الوطن القومى ، والتزامات سلبية فيما يتعلق بحماية حقوق العرب ، وهو ينطوى ايضا على الالتزام العام — الذى ينطوى عليه كل انتداب والذى يرمى الى تحقيق الغاية الاساسية من نظام الانتداب المثبتة في الفقرة الاولى من المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم

وذلك يعنى ان العمل على «رفاهية وتقدم الاهالى» ذوى الشأن هو اهم الاعباء الملقاة على عاتق الدولة المنتدبة ، كما انه يعنى ضمنا تمكين اولئك الاهالى من «تولى شؤونهم بأنفسهم» في الوقت الملائم

ان اشراك السياسة التى ينطوى عليها تصريح بلفور بنظام الانتداب ينطوى على الاعتقاد بامكان التغلب عاجلا على موقف العرب العدائى من تصريح بلفور بسبب الفوائد الاقتصادية التى كان يتوقع ان تجلبها الهجرة اليهودية الى فلسطين بوجه الاجمال

الفصل الثالث — فلسطين من سنة ١٩٢٠ الى سنة ١٩٣٦

وخلال السنوات الخمس الاولى من عهد الادارة المدنية ، التى اسست في سنة ١٩٢٠ ، شرع من الجهة الواحدة في اعداد المصالح العامة التى تناول تأثيرها اكثرية السكان العربية وشرع من الجهة الاخرى ، في انشاء الوطن القومى اليهودى، وقد نشبت اضطرابات في سنتى ١٩٢٠و١٩٢١، غير انه في سنة ١٩٢٥ تبادر للذهن ان الامل بوصول العرب واليهود الى توافق نهائى كان قويا الى درجة كبيرة مما ادى الى انقاص القوى المنوط بها المحافظة على النظام انقاصا كبيرا

ثم ظهر فيما بعد ان هذه الامال لم تكن مستندة الى اساس ذلك لانه بالرغم من ان فلسطين على وجه الاجمال اصبحت اكثر رفاهية عن ذى قبل فان الاسباب التى أدت الى اضطرابات سنتى ١٩٢٠ و ١٩٢١، وهى مطالبة العرب بالاستقلال القومى واتخاذهم موقف العداء من الوطن القومى اليهودى ، لم يطرأ عليها ادنى تبدل او تغير والواقع ان وطأتها قد اشتدت من جراء «العوامل الخارجية» وهى تهافت يهود اوروبا على فلسطين وانتشار الروح القومية عند العرب في البلاد المجاورة

وقد كانت هذه الاسباب هى بذاتها التى ادت الى اضطرابات ١٩٢٩ و ١٩٣٣ ولم تحل سنة ١٩٣٦ حتى كانت وطأة العوامل الخارجية قد اشتدت من جراء —

(١) المصاعب التى تعرض لها اليهود في المانيا وبولونيا والتى اسفرت عن زيادة الهجرة اليهودية الى فلسطين زيادة كبرى

(٢) توقع بلوغ سوريا ولبنان في القريب العاجل نفس الاستقلال الذى نالته العراق والمملكة السعودية . ولقد كانت مصر في ذلك الحين على وشك الاستقلال ايضا

الفصل الرابع — اضطرابات سنة ١٩٣٦

لقد كانت هذه «الاضطرابات» (وقد تضمن التقرير وصفا موجزا لها) شبيهة بالاضطرابات الاربعة التى سبقتها ، وان كانت اشد خطرا واطول اجلا منها ، ولم يقتصر الهجوم فيها على اليهود وحدهم بل تناول حكومة فلسطين ايضا كما كانت الحالة في اضطرابات سنة ١٩٣٣ ، وقد كانت الظاهرة الجديدة التى بدرت في هذه الاضطرابات الاخيرة الدور الذى لعبه ملوك العرب وامراؤهم في البلاد العربية المجاورة في انهاء الاضراب

ولقد كانت «الاسباب الاساسية لاضطرابات» سنة ١٩٣٦ كما يلى :—

(١) رغبة العرب في نيل الاستقلال القومى

(٢) كرههم لانشاء الوطن القومى اليهودى وتخوفهم منه

وهذان السببان هما بذاتهما السببان اللذان أديا الى الاضطرابات السابقة ولقد كانا على الدوام متصلين معا بصورة لا تنفصم عراها ، وهناك كثير من العوامل الثانوية الاخرى التى ساعدت على نشوب الاضطرابات ، نذكر اهمها فيما يلى :

(١) انتشار الروح القومية العربية خارج فلسطين

(٢) ازدياد هجرة اليهود منذ سنة ١٩٣٣

(٣) الفرصة المتاحة لليهود بالتأثير على الرأى العام في بريطانيا

(٤) عدم ثقة العرب في اخلاص الحكومة البريطانية

(٥) فزع العرب من استمرار شراء الاراضى من قبل اليهود

(٦) عدم وضوح المقاصد النهائية التى ترمى اليها الدولة المنتدبة

الفصل الخامس — الحالة الحاضرة

ان الوطن القومى اليهودى قد خرج عن طور التجربة ولقد كان نمو سكانه مقرونا بتطورات سياسية واجتماعية واقتصادية تطابق الاسس التى وضعت لها في بادىء الامر . والحدث الرئيسى هو ما طرأ على المدن والصناعات من التقدم والتوسع وهناك فرق جلى يسترعى الانظار بين الصبغة الديموقراطية العصرية ، الاوروبية في صميمها ، التى يصطبغ بها الوطن القومى ، وبين العالم العربى الذى يحيط به . فالروح السائدة في الوطن القومى اليهودى هى ذات صبغة قومية شديدة وليس ثمة مجال للامتزاج او الاندماج بين الثقافة اليهودية والثقافة العربية . والوطن القومى لا يمكن ان يكون شبه قومى

فشكل الحكم القائم في مستعمرات التاج لا يلائم اناسا ديموقراطيين ومثقفين ثقافة عالية كجماعة الوطن القومى وحكومة كهذه من شأنها ان تغذى روح عدم الشعور بالمسؤولية غير المحمودة الاثر

والوطن القومى يجنح الى اسراع الخطى في تقدمه لا لمجرد رغبة اليهود في الفرار من اوروبا بل بسبب القلق السائد حول ما سيحل بفلسطين في المستقبل

لقد ازداد عدد السكان العرب زيادة كبرى منذ سنة ١٩٢٠ ونالوا بعض النصيب من رفاهية فلسطين المتزايدة . فكثير من اصحاب الاملاك من بينهم استفادوا من بيوع الاراضى ومن استثمار الاثمان التى جنوها من بيعها استثمارا مربحا. والفلاحون هم اسعد حالا على وجه العموم مما كانوا عليه سنة ١٩٢٠ ويرجع بعض الفضل في هذا التقدم الذى ناله العرب الى ما دخل فلسطين من رؤوس الاموال اليهودية والى العوامل الاخرى ذات الصلة بنمو الوطن القومى . ولقد استفاد العرب بصورة خاصة من الخدمات الاجتماعية التى لم يكن ليتسنى ايجادها بالمقياس الموجود فيه الان بدون الايرادات المستمدة من اليهود

غير ان هذه الفائدة الاقتصادية التى جناها العرب من الهجرة اليهودية ستقل اذا استمرت شقة الخلاف السياسى بين العنصرين على الاتساع

ان الروح القومية عند العرب هى شديدة القوة كما هى الحال عند اليهود وقد ظل ما يطلبه الزعماء العرب من تأسيس حكومة ذاتية وطنية وقفل باب الوطن القومى اليهودى ، ثابتا لم يطرأ عليه تغيير منذ سنة **١٩٢٠** والروح القومية عند العرب كالروح القومية عند اليهود يغذيها النظام التعليمى ونمو حركة الشبان . ولقد كان للمعاهدة الانكليزية المصرية والمعاهدة الافرنسية السورية اللتين عقدتا مؤخرا تأثيرهما في اذكاء هذه الروح . ان شقة الخلاف بين العنصرين هى في حالتها الحاضرة واسعة وستستمر على الاتساع فيما لو ظل الانتداب الحالى معمولا به

ان وضع حكومة فلسطين بين الشعبين المتنافرين ليس بالوضع الذى تحسد عليه فهنالك هيئتان متنافستان هما اللجنة العربية العليا المتساندة مع المجلس الاسلامى الاعلى من جهة ، والوكالة اليهودية المتساندة مع المجلس الملى اليهودى من الجهة الاخرى ، وهاتان الهيئتان تستطيعان اكتساب ولاء العرب واليهود الطبيعى اكثر مما تستطيعه حكومة فلسطين . والجهود الصادقة التى بذلتها الحكومة لمعاملة كلا العنصرين بدون تحيز لم تؤد الى تحسين العلاقات بينهما . كما ان سياسة استمالة المقاومة العربية لم تنجح ولقد اثبتت حوادث السنة الماضية ان الاستمالة لا تجدى نفعا

ان الشهادات التى ادلى بها زعماء العرب واليهود كانت متضادة كل التضاد ولم تترك املا بأمكان التوفيق بين وجهتى نظر الفريقين . وقد كان الحل الوحيد للمعضلة الذى تقدمت به اللجنة العربية العليا هو تشكيل حكومة عربية مستقلة في الحال وان يترك لهذه الحكومة امر معاملة الاربعمائة الف يهودى الموجودين في البلاد على الوجه الذى تستصوبه والجواب على ذلك ان الثقة بحسن نية الحكومة البريطانية لن تزداد في اية ناحية من انحاء العالم فيما لو سلم الان امر الوطن القومى للحكم العربى

وقد اكدت الوكالة اليهودية والمجلس الملى اليهودى ان في الامكان حل المعضلة عن طريق تطبيق الانتداب بحذافيره تطبيقا حازما على اساس مطالب

اليهود . وذلك بأن لا يوضع قيد جديد على الهجرة وان لا يكون هنالك ما يمنع صيرورة اليهود اكثرية في فلسطين ، مع مرور الزمن . والجواب على ذلك ان مثل هذه السياسة لا يمكن تنفيذها الا باللجوء الى القوة ثم انه ليس من المحتمل ان يورط الرأى العام البريطانى او الرأى العام لليهودية العالمية نفسه في اللجوء الى استعمال القوة على الدوام الا اذا اقتنع بعدم وجود وسيلة أخرى لاداء العدالة

الباب الثانى — تنفيذ الانتداب

لقد بحثت اللجنة بحثا مستفيضا فيما يمكن عمله لتنفيذ الانتداب ، طارقة كل النواحى الواحدة بعد الاخرى ، سعيا وراء فسح المجال لتوطيد دعائم السلام في المستقبل وقد ادرجت نتائج تحقيقها هذا في القسم الثانى من التقرير وشرحت المشاكل التى تواجه مختلف فروع ادارة الدولة المنتدبة كما شرحت ظلامات العرب واليهود تحت كل باب . وفيما يلى المقررات الرئيسية التى توصلت اليها اللجنة :—

الفصل السادس — الادارة

ان الموظفين الفلسطينيين الذين هم في خدمة الحكومة يحسنون العمل في الاوقات الاعتيادية اما في اوقات الاضطرابات فلا يعتمد عليهم وينبغى ان لا يكون ثمة تردد في الاستغناء عن خدمات الذين يرتاب في اخلاصهم او عدم تحيزهم

اما فيما يتعلق بالموظفين البريطانيين فالملاك (الكادرو) هو اصغر من ان يسمح بتشكيل خدمة مدنية منهم لفلسطين وحدها . وعلى ذلك ، يترتب على الادارة ان تستمر على الاستعانة بموظفى المستعمرات غير ان مدة الخدمة الاعتيادية في فلسطين يجب ان لا تقل عن سبع سنوات وينبغى صرف العناية الفائقة في اختيار الموظفين وتدريب الذين يقع الخيار عليهم تدريبا تمهيديا

ان اللجنة تعترف بالمشاق التى تعانيها الادارة البريطانية التى كانت مسوقة منذ البدء على العمل تحت ضغط شديد دون ان تتسنى لها فرصة للتفكير الهادىء فهنالك مركزية زائدة عن الحد والصلة الموجودة بين الرئاسات العليا للدوائر وادارة الالوية غير وافية بالمرام

ان ظلامات العرب واليهود ومطالبهم فيما يتعلق بالمحاكم لا يمكن التوفيق بينها وهى تكشف القناع عن التنافر العنصرى الذى يتخلل فروع الادارة باجمعها . ومما يزيد في صعوبة ايجاد نظام قضائى يتفق واحتياجات شعوب فلسطين المختلطة وجود لغات رسمية ثلاث وايام عطلة اسبوعية ثلاثة واعياد رسمية ثلاثة ونظم قانونية ثلاثة . اما فيما يتعلق بالشكوك التى تخامر اليهود حول كيفية تعقيب الدعاوى الجنائية فاللجنة تلفت النظر الى الصعوبات التى تجابه دائرة النيابة في بلاد تكثر فيها شهادات الزور ويتعذر فيها الحصول على البينات في كثير من الدعاوى . وهى ترى ان البغضاء المستحكمة بين العنصرين وعلى الاخص عند وقوع الازمات قد اثبتت ان لها تأثيرها السىء في اعمال تلك الدائرة . واللجنة توصى بان يكون محامى الحكومة الاول بريطانيا

ومن الضرورى انجاز تعبيد طريق يافا — حيفا بما امكن من السرعة

ولا بد من القيام بتحقيق آخر بواسطة احد الخبراء للفصل فيما اذا كانت البلاد في حاجة الى مرفأ ثان عميق المياه ، ويفضل بناء هذا المرفأ ، فيما لو تقرر بناءه ، في مكان متوسط بين يافا وتل ابيب بحيث يكون في متناول كل من البلدين على السواء

ليس ثمة فرع من فروع الادارة لا تتدخل به الوكالة اليهودية غير ان الوكالة لا يصح ان تكون موضعا للانتقاد بسبب ذلك ، فالمادة الرابعة من صك الانتداب تخولها حق ابداء المشورة والتعاون مع الحكومة في كل امر من الامور التى تمس مصالح السكان اليهود تقريبا وهى تشكل حكومة موازية تقوم الى جانب حكومة الدولة المنتدبة ، والمركز الممتاز الذى تتمتع به يزيد في حدة خصومة العرب

لقد كانت اللجنة العربية العليا مسؤولة لدرجة كبيرة عن مواصلة الاضراب في السنة الماضية وتمديد اجله ويجب ان يتحمل مفتى القدس بصفته رئيسا لهذه

اللجنة قسطه الوافي من المسؤولية ومن سوء الحظ انه لم يكن في الامكان منذ سنة ١٩٢٩ القيام بأى عمل لوضع انتخابات المجلس الاسلامى الاعلى ومركز رئيسه على اساس نظامى ، فالوظائف التى جمعها المفتى في نفسه واستعماله لتلك الوظائف قد ادى الى انشاء حكومة عربية ضمن حكومة ويمكن وصفه بانه رئيس حكومة موازية ثالثة . وقد بحثت اللجنة في اقتراح يرمى الى انشاء وكالة عربية واسعة النطاق مؤلفة من ممثلى البلاد العربية المجاورة ومن ممثلى عرب فلسطين لحفظ التوازن مع الوكالة اليهودية فاذا ظل الانتداب الحالى قائما فلا بد من البحث في مشروع كهذا

الفصل السابع — الامن العام

على الرغم من ان نفقات الامن العام قد ارتفعت من ٢٦٥،٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٢٣ الى ما يتجاوز ٨٦٢،٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٥—٣٦ (والى ٢،٢٣٠،٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٦—٣٧ وهى السنة التى وقعت فيها الاضطرابات) فمن الثابت ان الواجب الاولى ، وهو الواجب الذى يقضى بالمحافظة على الامن العام لم يؤد

واذا حدث ان نشبت الاضطرابات مرة اخرى بشكل يتطلب تدخل السلطات العسكرية فيجب ان لا يكون ثمة تردد في تطبيق الاحكام العرفية على البلاد بكاملها تحت اشراف عسكرى غير مجزأ . وفي مثل تلك الحالة ينبغى تجريد الاهالى من السلاح واقامة هيئة فعالة على الحدود لمنع التهريب والهجرة غير المشروعة وتسرب الاسلحة واذا لم يعمد الى نزع السلاح فيجب الاحتفاظ بالبوليس الاضافي كقوة مدربة للدفاع عن المستعمرات اليهودية

لقد كانت الاستخبارات خلال الاضراب غير مرضية . ان اكثرية ضباط البوليس الفلسطيني في دائرة التحقيقات الجنائية مخلصون كل الاخلاص لعملهم اما افراد البوليس الذين ينتمون الى الرتب الدنيا ، كغالبية افراد البوليس

في الاقضية ، فهم ليسوا ممن يعتمد عليهم عند وقوع الاضطرابات وان كانوا نافعين في اوقات السلم . وسيكون من الخطر بمكان عظيم تعريض البوليس العربي في فلسطين الى مثل ذلك التوتر العصبي الذي عرض له في الصيف المنصرم

ينبغي تعيين ضباط بريطانيين في المناطق «المختلطة»

ويجب ان يكون هناك بوليس احتياطي ، مركزي ومحلي ، ومن الامور الاساسية ايضا ان تكون هناك قوة كبيرة متحركة من الفرسان سواء أكان ذلك عن طريق تشكيل قوة من الدرك ، او عن طريق زيادة افراد البوليس البريطاني الخيالة

عقب اضطرابات سنة ١٩٢٩ لم ينفذ حكم الاعدام الا في ثلاثة اشخاص من القتلة بينا ان احكام الاعدام المبرمة بلغت ٢٧ حكما وفي سنة ١٩٣٦ بلغت حوادث القتل التي تم التبليغ عنها ٢٦٠ حادثة وادين ٦٧ شخصا ولم يحكم بالاعدام على احد . ان معاقبة المجرم بسرعة وانزال العقاب الملائم به هو عامل اساسي في حفظ القانون والنظام

لقد بلغ مجموع ما فرض من الغرامات المشتركة في المدة الواقعة بين سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٦ ، ٦٠،٠٠٠ جنيها غير انه لم يجمع منها لغاية هذا التاريخ سوى ١٨،٠٠٠ جنيها . واذا كانت الغاية ان يكون للغرامات المشتركة أثرا رادعا فمن الواجب قصرها على المبلغ الذي يمكن جمعه ، واقامة قوة من البوليس التأديبي في القرية او المدينة ، على نفقة اهلها ، الى ان تدفع الغرامة.

ان العقوبات المنصوص عليها في قانون المطبوعات والاجراءات التي التخذت بمقتضى القانون المذكور ليست كافية . فمن الواجب سن قانون يقضي بايداع تأمين (ديبوزيتو) نقدي يمكن مصادرته ، وبفرض عقوبة الحبس ودفع الغرامة ويجب ان ينص القانون ايضا على مصادرة المطبعة

وهناك ضرورة ماسة لانشاء ثكنات للبوليس في بعض المدن واقامة بيوت لسكن الافراد المتزوجين منهم

ان ايرادات فلسطين لا يمكن ان تفي بجميع ما تتطلبه التدابير المقترحة من النفقات وسيستلزم الامر ان تدفع حكومة جلالته في المملكة المتحدة اعانات سخية لتلك الغاية اما الأثر الفوري لهذه التدابير فسيكون توسيع شقة الخلاف بين العرب واليهود مقرونا ذلك برد فعل يتخطى اثره حدود فلسطين ويتجاوزها الى ابعد منها بكثير

الفصل الثامن — الشؤون المالية

لم تكن الخزينة حتى السنين الاخيرة تبيح القيام باصلاح واسع النطاق في الشؤون والخدمات الاجتماعية ، فان تراكم وفر كبير في الخزينة أمر انفردت به السنين الاربع الاخيرة التي بدأت بسنة ١٩٣٢ ولقد كان ثمة ما يبرر اتخاذ موقف التحفظ والتؤدة في اجراء الاصلاحات المشار اليها . اما الاستنتاج بأن هذا الوفر الكبير ناشيء عن تقتير لا موجب له في الصرف فهو امر لم يؤيده التحليل الدقيق لان الوفر بأجمعه مثقل بالرهون الى درجة لا يبقى منه معها الا ما يزيد قليلا على المقدار المعقول لسد الذمم الحالية

واذا توقف تدفق رؤوس الاموال على فلسطين ، وهو الامر الذي تمتاز به اقتصاديات فلسطين بصورة خاصة ، فليس هناك ما يستدعي ان يكون زوال هذه الميزة الاستثنائية مؤديا الى وقوع البلاد في الفاقة وان كان ذلك قد يؤدي الى خفض مستوى المعيشة الى درجة ما ريثما تستقر اقتصاديات البلاد على اساس جديد . غير ان امكان خروج رؤوس الاموال من فلسطين في حالة ركود الحالة الاقتصادية فيها ركودا طويل الامد هو امر لا يمكن تجاهله بالكلية

وبالنظر لعدم وجود احصاءات وافية يتعذر التثبت من درجة صحة الشكوى التي تقدم بها العرب بان حماية الصناعات يعود جل فائدتها على اليهود ويقع جل اعبائها على عاتق العرب . والمأمول ان تتمكن دائرة الاحصاءات الجديدة عن قريب من التحقيق في مسألة توزيع الضرائب ، وان تفرض الضرائب

الجديدة على اساس مجموع عبء الضرائب التى ستقوم البلاد بحمله لا بالنسبة لما تحدثه الضرائب من التأثير في اية صناعة خاصة من الصناعات

وليس هناك مجال للجدل في حاجة البلاد الى زيادة صادراتها وايجاد اسواق لما تنتجه من الاثمار الحمضية الآخذة في التزايد من سنة الى اخرى وقد وجدت اللجنة بعد امعان النظر في الوسائل المختلفة التى يمكن اتخاذها لتذليل الصعوبات الناجمة عن سياسة عدم التميز في التعرفة المنصوص عليها في المادة ١٨ من صك الانتداب ، ان احكام تلك المادة اصبحت لا توافق الزمن الحاضر . فاذا لم تعدل تلك المادة فان فلسطين ستستمر على تحمل الخسائر من جراء القيود التى تعيق التجارة الخارجية ولذلك ينبغى فتح باب المفاوضات بدون امهال لوضع تجارة فلسطين على قاعدة اعدل من القاعدة التى هى عليها الان

الفصل التاسع — الاراضى

ان خلاصة من التشاريع المتعلقة بالاراضى التى سنت خلال الحكم المدنى تكفى لاظهار ما بذلته الحكومة المنتدبة من الجهود لتنفيذ تعهداتها في هذا الباب . واللجنة تلفت النظر الى الصعوبات الخطيرة المحيطة بالقانون الذى اقترحت حكومة فلسطين سنه لحماية صغار الملاكين . ومن الواجب تعديل دستور فلسطين ، وتعديل صك الانتداب ايضا اذا لزم الامر ، بصورة تفسح مجالا لسن قانون يخول المندوب السامى سلطة منع انتقال الاراضى الى اليهود في اية منطقة معينة وذلك كى يصبح في قيد الامكان تنفيذ التعهد الذى يقضى بحفظ حقوق العرب ووضعيتهم . وريثما تتم عمليات المساحة والتسوية ترحب اللجنة بمنع بيوع قطع الاراضى المنعزلة ، والصغيرة المساحة الى اليهود . على انها ترجح اللجوء الى مشاريع اوسع مما سبق لاعادة تنظيم الملكية تحت اشراف الحكومة وهى تحبذ الاقتراح القائل بتشكيل شركات خاصة للمنافع العامة لتتولى القيام بمشاريع عمرانية كهذه ، خاضعة لبعض القيود

وينبغى تعيين لجنة من ذوى الخبرة لسن قانون للاراضى وقد اوصت اللجنة بلزوم الاسراع في عمليات التسوية (التى تحتاج اليها البلاد حاجة ماسة) وتحسين الاصول التى تسير عليها عمليات التسوية

ان النظام الحالى لمحاكم الاراضى من شأنه ان يساعد على البطء في سير الدعاوى وريثما تتم عمليات المساحة والتسوية يجب تأليف محكمتين او ثلاث محاكم اراضى مستقلة عن المحاكم المركزية بحيث تكون كل منها برئاسة قاض بريطانى منفرد

لقد استفاد المزارع القروى بصورة عامة لغاية يومنا هذا مما قامت به الادارة البريطانية من الاعمال ومن وجود اليهود في البلاد . الا انه ينبغى اتخاذ اقصى ما يمكن من الحيطة لتأمين حفظ حقوق المستأجرين والمزارعين العرب في حالة وقوع بيوع اراض اخرى وعلى ذلك يجب ان لا يسمح بانتقال الاراضى (الى اليهود) الا حيثما يمكن استبدال الزراعة الواسعة بالزراعة الكثيفة . وليس من المنتظر ان تتسع المناطق الجبلية لاية زيادة كبيرة تحدث في عدد سكان القرى . ولذلك يجب على الحكومة ان لا تعمد في الوقت الحاضر ولا بعد مضى عدد كبير من السنين ، الى تسهيل حشد اليهود في المناطق الجبلية بوجه عام

ان عدم كفاية الاراضى يعود الى تكاثر السكان العرب اكثر مما يعود الى ابتياع الاراضى من قبل اليهود . ولا يمكن التسليم بما يدعيه العرب من ان اليهود قد حصلوا على نسبة زائدة من الاراضى الجيدة فكثير من الاراضى المغروسة الان باشجار البرتقال لم تكن عند ابتياعها الا كثبان رمال او مستنقعات غير مزروعة. ومن الامور اللازمة اصدار تشريع يقضى باناطة المياه السطحية في المندوب السامى واللجنة توصى بزيادة عدد الموظفين الذين يقومون بالتنقيب والبحث عن المياه وبزيادة التجهيزات الموضوعة تحت تصرفهم بغية التوسع في الرى. وهى تحبذ المشروع الموضوع لاعمار منطقة الحولة

واللجنة تدرك تمام الادراك ضرورة القيام بتحريج الاراضى على مقياس واسع ولزوم وضع برنامج بعيد الامد لانشاء الغابات ولكن بالنظر لما استنتجته من قلة الاراضى الميسورة للسكان الزراعيين في الجبال ، لا يسعها ان توصى ببرنامج ينطوى على اخراج المزارعين من الاراضى بمقياس واسع الا اذا وفرت لهم اراض زراعية اخرى او اوجد لهم عمل مناسب على الارض . على انه اذا اخذت البلاد كمجموع فان قسما كبيرا من ارضها يصلح للتحريج وليس للزراعة واللجنة تحبذ القيام بمشروع يرمى الى تحريج سفوح التلال الكثيرة الانحدار منعا لانهيار تربتها ، ومنع الرعى في الاراضى الصالحة للتحريج وانشاء غابات للقرى حيثما امكن لمنفعة المزارعين المجاورين لها

الفصل العاشر — الهجرة

لقد ازدادت مشكلة الهجرة خطورة من جراء عوامل ثلاثة وهى :—

(١) القيود الشديدة التى فرضتها حكومة الولايات المتحدة على الهجرة الى بلادها. (٢) استلام الحكومة الوطنية الاشتراكية لمقاليد الحكم في المانيا. (٣) ازدياد الضغط الاقتصادى على اليهود في بولونيا

ان بقاء عنصر وافر الذكاء والنشاط مدعم بمقادير كبيرة من الاموال ، على اصطدام متواصل مع شعب متوطن في البلاد يعتبر فقيرا بالنسبة الى ذلك العنصر ويختلف عنه من حيث مستوى الثقافة ، قد يؤدى مع الزمن الى رد فعل خطير . وان مبدأ الاستيعاب الاقتصادى الذى مؤداه أن يتوقف مقدار الهجرة الى البلاد على اساس قدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين دون ان يكون لغير هذه الاعتبارات الاقتصادية شأنا في ذلك ، هو مبدأ غير ملائم في الوقت الحاضر وهو يضرب صفحا عن بعض العوامل التى تنطوى عليها الحالة مما لا يسع السياسة الحكيمة ان تتجاهله او تهمله . فمن اللازم ان يحسب للعوامل السياسية والاجتماعية والنفسية حسابها في هذا الشأن وينبغى

على حكومة صاحب الجلالة ان تضع «حدا سياسيا اعلى» للهجرة اليهودية. وهذا الحد السياسى الاعلى يجب ان يحدد بـ ١٢،٠٠٠ في السنة للسنوات الخمس المقبلة . ويجب ان يطلق للمندوب السامى الخيار في ادخال عدد من المهاجرين لا يتجاوز الرقم السابق كحد اعلى ، على ان يكون ادخالهم خاضعا على الدوام لقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب

واللجنة توصى باجراء التعديل التالى في نظام الهجرة من ضمن التعديلات الاخرى التى توصى بها وهو ان يكون للادارة رقابة مباشرة على المهاجرين الذين ينتمون للصنف أ (١) (اى الاشخاص الذين يملكون رأس مال قدره ١٠٠٠ جنيه) فمن الواجب ان لا يكتفى الشخص الذى يود الدخول الى فلسطين من هؤلاء ، باقناع سلطة المهاجرة بانه يملك ١٠٠٠ جنيه بل ينبغى عليه ايضا ان يقنع تلك السلطة بان في فلسطين متسعا لاشخاص آخرين من الذين يمارسون الصنعة او الحرفة او التجارة التى ينوى تعاطيها

وينبغى ايضا اعادة النظر في تفسير اصطلاح «الاشخاص المعالين» بحيث يصبح هذا الاصطلاح شاملا لفريقين اثنين : (١) الاقارب الاقربين الذين يملكون حق الدخول بالنظر لان اعالتهم تتوقف على الشخص المقيم في فلسطين، (٢) الاقارب الاخرين الذين يجب ان تقتنع سلطة المهاجرة بأن في استطاعة المهاجر او المقيم الدائمى المختص ان يعيلهم ما داموا لا يستطيعون اعالة انفسهم بانفسهم. وينبغى ان يرفع الى المندوب السامى التوزيع النهائى لشهادات الهجرة الذى تجريه الوكالة اليهودية لاقراره

ويجب زيادة الاستفادة من موظفى ادارة الالوية لدى اجراء البحوث فيما يتعلق باعداد جدول العمال النصف سنوى . ثم ان مسألة منازل السكن هى من الاعتبارات الاقتصادية التى يجب ان ينظر اليها باهتمام اكثر من السابق لدى البحث في قدرة البلاد على الاستيعاب

ومن حيث ان الهجرة كانت العامل الاكبر الذى اوصل الوطن القومى الى حالته الحاضرة من التوسع ، فالحكومة المنتدبة قد قامت تمام القيام بتنفيذ

الالتزام المترتب عليها لتسهيل انشاء وطن قومى للشعب اليهودى في فلسطين كما يشهد بذلك وجود ٤٠٠٠٠٠ من السكان اليهود فيها . ولكن ذلك لا يعنى ان الوطن القومى يجب ان يستقر على وضعه الحالى . واللجنة لا يمكنها ان توافق على الرأى القائل بأن الدولة المنتدبة بعد ان سهلت انشاء وطن قومى ، لها ما يبررها في اغلاق ابوابه . فالوطن القومى تعتمد حياته الاقتصادية الى حد بعيد على دوام المهاجرة وقد وظف فيه مقدار كبير من رؤوس الاموال بدافع افتراض دوام الهجرة

ان وضع القيود على الهجرة اليهودية لا يحل مشكلة فلسطين . فالعرب اصبحوا يعتبرون الوطن القومى ، وهو في حالته الحاضرة ، اكبر مما يجب ان يكون ويرون فيه حاجزا يحول دون تحقيق امانيهم القومية في الاستقلال

الفصل الحادى عشر — شرق الاردن

ان مواد صك الانتداب المتعلقة بالوطن القومى اليهودى لا تسرى على شرق الاردن ، واحتمال توسيع الوطن القومى عن طريق هجرة اليهود الى شرق الاردن يتوقف على افتراض وجود الوفاق بين اليهود والعرب. غير ان مقاومة العرب للهجرة اليهودية ليست اقل شدة في شرق الاردن منها في فلسطين ولا يسع حكومة شرق الاردن الا ان ترفض تشجيع الهجرة اليهودية ازاء المقاومة الشعبية التى تجابه تلك الهجرة

الفصل الثانى عشر — الصحة العامة

لقد لخصت ظلامات اليهود في هذا الفصل بانها عبارة عن شكواهم من عدم صرف الحكومة المنتدبة لمقادير كافية من المال على مساعدة المصالح الصحية التى انشأوها من اموالهم الخاصة . فالمال الذى يصرف على اية مصلحة من المصالح يؤخذ حتما من حساب مصلحة اخرى وقد يغرب عن الذهن احيانا

ان فلسطين لا تزال فقيرة بالنسبة الى غيرها بالرغم من تقدم الوطن القومى من الوجهة الاقتصادية ، والمسألة بمجموعها توضح صعوبة انشاء المصالح في دولة واحدة لشعبين اثنين يختلفان اختلافا بينا من حيث مستوى المعيشة

الفصل الثالث عشر — الاشغال العامة والمصالح الاخرى

اذا كان المفروض ان توزع الوظائف بين العنصرين بالنسبة لعدد افراد كل عنصر منهما فان الحكومة قد حافظت على هذه النسبة بقدر الامكان في الخدمة المدنية عموما بالرغم من ان سرعة تزايد العنصر اليهودى قد جعلت هذا الامر من الصعوبة بمكان

وفي فلسطين، حيث تختلف اجور العمال العاديين من العرب واليهود ويكثر تقلب الاجور ، يستحيل جعل الاستخدام في الاشغال العامة موقوفا دائما على اساس نسبة ثابتة بين العنصرين . واللجنة لم تتقدم باية توصية فيما يتعلق باستخدام اليهود وغير اليهود في دوائر الحكومة وفي الاشغال العامة والمصالح الاخرى . وهى تشير الى الصعوبات الناجمة عن استحكام روح التنافر بين العنصرين والاختلاف بين مستوى معيشتهما والفرق بين معدل الاجور والصعوبات الاخرى الناشئة عن ايام العطل الثلاثة المختلفة . وتعرب عن اقتناعها بأن الحكومة قد عالجت الحالة بسعة صدر وان القول بأن موقف الحكومة من استخدام اليهود لا ينطوى على العطف قول لا يستند الى اساس

الفصل الرابع عشر — المسيحيون

ان مصلحة المسيحيين الدينية فيما يتعلق بالاماكن المقدسة لا تقل شأنا عن مصلحة اليهود او المسلمين . ومسيحيو العالم لا يسعهم ان يقفوا موقف عدم المبالاة فيما يتعلق بانصاف ورفاهية اخوانهم بالدين في البلاد المقدسة

ان المذكرة المتضمنة ظلامات الطائفة العربية الارثوذكسية وشكايتهم من الموقف الذى وقفته الحكومة بترك الامور تجرى في مجراها قد وصلت متأخرة لدرجة حالت دون درسها بالتفصيل ، غير ان اللجنة تشير الى ما قامت به اللجنة المالية المعينة بمقتضى قانون البطريركية الارثوذكسية لسنة ١٩٢٨ من الاصلاح الناجع في مالية البطريركية والى البحث الذى جرى بين الحكومة والبطريركية والعلمانيين حول اعادة تنظيم الشؤون الداخلية للبطريركية من جديد ، بما فيه تشكيل مجلس مختلط ، وتلك المسائل لا تزال موضع نظر الحكومة

وقد اشارت اللجنة الى مسألة اشتغال الموظفين المسيحيين في ايام الآحاد بسبب محافظة اليهود الدقيقة على السبت واللجنة تميل الى الموافقة على ان الوضع الحاضر يلقى على كاهل الموظفين المسيحيين عبئا زائدا من العمل ويضر بالنفوذ الروحى للكنيسة المسيحية

اما في المسائل السياسية فقد ربط المسيحيون العرب مقدراتهم بمقدرات اخوانهم المسلمين

الفصل الخامس عشر — قانون الجنسية واكتساب الجنسية الفلسطينية

اما فيما يتعلق بظلامة اولئك العرب الذين غادروا فلسطين قبل الحرب (والذين يقال ان عددهم يبلغ ٤٠،٠٠٠) بنية العودة اليها فيما بعد ثم لم يتمكنوا من الحصول على الجنسية الفلسطينية ، فاللجنة تقترح ان تمنح الجنسية الفلسطينية لمن يستطيع ان يثبت منهم عدم انقطاع صلته الشخصية بفلسطين واستعداده لتقديم تأكيد رسمى صريح بنيته العودة الى البلاد هذا اذا لم تمنح الجنسية الفلسطينية الى جميع هؤلاء

اما فيما يتعلق باليهود فالتشريع الحالى يفى بالالتزام الوارد في صك الانتداب حول هذا الموضوع . غير ان اليهود لم يقدموا على الاستفادة من الفرصة التى

اتيحت لهم لاكتساب الجنسية الفلسطينية والسبب في ذلك هو ان مصلحتهم الاساسية مرتبطة بالشعب اليهودى نفسه . اما الاخلاص لفلسطين وحكومتها فمن الامور الثانوية في نظر الكثيرين منهم

واللجنة لا تؤيد النقد الموجه الى حصر حق التصويت في الانتخابات البلدية في الفلسطينيي الجنسية . فمن المرغوب فيه جدا ان يصبح جميع الاشخاص الذين ينوون الاقامة الدائمة في فلسطين ، فلسطينيي الجنسية ، وتوفر هذا الشرط في الناخبين هو حافز مباشر من شأنه ان يحمل اولئك الاشخاص على السعى لاكتساب الجنسية الفلسطينية

الفصل السادس عشر — المعارف

من دواعى الاسف ان لا تكون الادارة قد فعلت اكثر مما فعلته في سبيل نشر المعارف . فالتعليم يجب ان لا ينظر الى اهميته من حيث هو تعليم فقط ، اذ ان ما يبذل من الجهود لتحسين حالة الفلاح المادية لن يقيض له النجاح الا اذا تلقى الفلاح تربية عقلية كافية تمكنه من الاستفادة من التعليم الفنى . وبالنظر لعدم كفاية الاعتمادات الحالية المخصصة لتعليم العرب ، يترتب على الادارة ان تعتبر ان النصيب الذى يستحقونه من الخزينة العامة لهذه الغاية هو الثانى في الاهمية بعد الاعتمادات المخصصة للامن العام ، ومع ذلك فان الامر الذى يفوق بتأثيره السيء نقص المدارس العربية هو الطابع القومى المحض الذى تصطبغ به مدارس كل من الشعبين وليس في وسع اللجنة ان تجد علاجا لهذا الامر على الاطلاق . قد يكون المثل الاعلى لنظام التعليم في هذه البلاد جعل ذلك النظام نظاما واحدا ثنائى القومية للعنصرين معا . غير ان ذلك يتعذر تحقيقه بموجب صك الانتداب الذى يخول كلا من الشعبين «حق صيانة مدارسه الخاصة لتعليم ابنائه بلغته الخاصة» ونظام المدارس العربية واليهودية المعمول به الان يزيد حتما في توسيع شقة الخلاف بين العنصرين وسيظل ذلك شأنه في المستقبل ايضا

PARTITION
PROVISIONAL FRONTIER



يجب تشجيع التعليم المختلط حيثما امكن ذلك اى في المدارس الفنية والصناعية التى تنشأ حديثا مثلا . اما بصدد ما يطالب به اليهود من زيادة مقدار الاعانة التى تمنح لمدارسهم فاللجنة ترى انه ليس هناك ما يبرر زيادة هذه الاعانة مهما كانت تلك الزيادة مرغوبا بها في ظروف اخرى ، الا بعد ان يكون قد صرف على ترقية التعليم لدى العرب مبالغ تفوق كثيرا ما صرف عليه لغاية الان ، بحيث يصبح مستوى التعليم عندهم موازيا لمستوى التعليم عند اليهود . ان مدى ما حمّل اليهود انفسهم من الضرائب في سبيل نشر التعليم هو صفة من احسن الصفات التى يمتاز بها الوطن القومى اليهودى . ومثل هذه المساعدة التى يقدمها الانسان لنفسه حرية بكل تأييد . ولكن هذا التأييد يجب ان لا يأتى عن طريق تغيير النسبة الحالية بين الاعانة الممنوحة لليهود والمبالغ المصروفة على العرب بل يجب ان يكون نتيجة لزيادة مجموع المبالغ المصروفة على التعليم

والتباين بين نظام التعليم عند اليهود وبين نظام التعليم عند العرب اكثر ما يكون بروزا في درجات التعليم العليا . فلليهود جامعة من طراز عال والعرب ليس لديهم جامعة وليس في وسع الطبقة المثقفة من شبانهم ان يتموا تعليمهم الا اذا حملوا انفسهم عبء السفر الى الخارج . واذا وضع المشروع الذى يرمى الى تأسيس جامعة بريطانية في الشرق الادنى على بساط البحث من جديد فيجب ان ينظر بمنتهى الامعان في امكان انشاء تلك الجامعة في جوار القدس او حيفا

الفصل السابع عشر — الحكم الذاتى

ان نظام الحكم الذاتى الحالى الذى تمارسه (المجالس المحلية) في مناطق القرى يشتمل على نقصين ، اولهما فقدان المرونة وثانيهما المركزية التى لا موجب لها ولا بد من القيام بمحاولة لتقوية المجالس المحلية القليلة التى لا تزال موجودة في مناطق القرى العربية غير ان اللجنة لا تحبذ في الوقت الحاضر اعادة تشكيل المجالس المنحلة او تشكيل مجالس جديدة الا اذا كان ذلك مقرونا بطلب جدى. ولا يمكن ان يعود توسيع الحكم الذاتى في القرى بفائدة فعالة الا بعد ان تكون التدابير المتخذة للتعليم الاولى قد اثمرت ثمرها بفعل الزمن

اما عيوب نظام البلديات الحالى فهى (١) فقدان روح التشبث في البلديات المتأخرة عن غيرها (٢) القيود الموضوعة على تشبثات البلديات المتقدمة على غيرها ، بموجب القانون الذى جعل جميع البلديات خاضعة على السواء لاشراف الحكومة والادارة المتمركزة ، ويرجع السبب في عدم الاهتمام الذى يبديه سكان المدن في اكثر المجالس البلدية الى تحديد السلطات والمسؤوليات

ان لمدينة تل ابيب مشكلاتها الخاصة وهى مشكلات فذة ناشئة عما حصل في سكانها من التزايد العجيب خلال السنوات الخمس الاخيرة . فالاهداف التى وضعها سكان تل ابيب نصب اعينهم فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية هى بحد ذاتها موضع التقدير وقد اظهر دافعو الضرائب استعدادا يحمدون عليه لتحمل عبء الضرائب الباهظة بغية الوصول الى تلك الاهداف ، ولقد واجهت المدينة صعوبات استثنائية وتمكنت بدرجة كبيرة من التغلب على تلك الصعوبات دون ان تتأثر وضعيتها المالية تأثرا خطيرا

ومن الضرورى سن قانون جديد يقضى بتصنيف البلديات واهم المجالس المحلية تصنيفا جديدا وتقسيمها الى اصناف مختلفة بحسب اتساعها واهميتها . وفي هذه الحالة يمكن تغيير مدى السلطة والاستقلال الممنوحين للمجالس بحيث يكون ذلك ملائما لكل صنف على حدته . فالسلطات الممنوحة للصنف الاول من البلديات بموجب القانون الحالى هى غير وافية ومن الضرورى توسيعها

ويجب استقدام شخص خبير في مسائل البلديات للاستعانة به على وضع صيغة القانون الجديد وتحسين واتساق العلاقات التى تربط بين الحكومة والبلديات ، سيما في البلدان الكبيرة ، على ان يتناول عمله بصورة خاصة ازالة اسباب التأخير الذى يحصل في الوقت الحاضر في تصديق ميزانيات البلديات

ومن الضرورى ان ينظر على الفور وبعين العطف في حاجة مدينة تل ابيب الى قرض كبير

ان الصلة العادية التى تقوم عادة بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية هى في فلسطين غير ممكنة التحقيق

الفصل الثامن عشر — مؤسسات الحكم الذاتى

ان الآمال التى كانت معقودة في سنة **١٩٢٢** على التقدم بخطوات سريعة نحو الحكم الذاتى قد اصبحت ابعد منالا من ذى قبل . فالحائل الواقف في سبيل تحقيقها — وهو موقف العرب العدائى من الوطن القومى — قد اشتدت وطأته مع الزمن بدلا من ان تخف

ان الزعماء اليهود قد يرضون بتشكيل مجلس تشريعى على اساس المساواة بين العرب واليهود غير ان اللجنة مقتنعة بأن هذه المساواة ليست حلا عمليا للمشكلة ، اذ من الصعب الاعتقاد ان مثل هذه الوسيلة الاصطناعية يمكن ان تطبق تطبيقا فعالا او ان تدوم طويلا ، وعلى كل ، فأن الزعماء العرب لن يقبلوا بها

واللجنة لا توصى بالقيام بأية محاولة لبعث الاقتراح المتعلق بتشكيل مجلس تشريعى من جديد ، غير انه لما كان من المرغوب فيه ان يكون لدى الحكومة وسيلة منتظمة فعالة تستعين بها في سبر غور الرأى العام فيما يتعلق بسياستها فاللجنة ترحب بتوسيع المجلس الاستشارى عن طريق ضم اعضاء غير موظفين اليه ومن الممكن ان يشكل هؤلاء الاعضاء أغلبية المجلس وان ينتخبوا انتخابا . ويكون في وسع هؤلاء الاعضاء عرض ما يودون عرضه بقرارات يتخذونها في المجلس ولكنهم لا يعطون صلاحية تخولهم اقرار او رفض الميزانية او التدابير التشريعية الاخرى ، غير ان العرب ليس من المحتمل ايضا ان يقبلوا بهذا الاقتراح

ومن المسلم به ان عرب فلسطين يصلحون لحكم انفسهم بأنفسهم كعرب العراق او سوريا ثم ان يهود فلسطين يصلحون لحكم انفسهم بأنفسهم كأى شعب منظم مثقف من شعوب اوروبا . غير انه بالنظر لكون هذين الشعبين خاضعين معا لانتداب واحد فمنح الحكم الذاتى لكليهما معا امر غير عملى . ان الانتداب لا يمكن تنفيذه تنفيذا تاما ، ولا انهاء اجله بصورة مشرفة عن طريق استقلال فلسطين كوحدة غير مجزأة ، الا اذا كان في الامكان تسوية النزاع القائم بين العرب واليهود

الفصل التاسع عشر — الاستنتاجات والتواصى

لقد اجملت اللجنة في هذا الفصل ما توصلت اليه من الاستنتاجات الوارد بيانها في هذا الباب من التقرير ولخصت ظلامات العرب واليهود والتواصى التى تقدمت بها لازالة الظلامات المشروعة منها . وقد اضافت اللجنة الى ذلك ان التواصى التى تقدمت بها هى ليست تلك التواصى التى تقتضيها الصلاحيات التى أنيطت بها فهى لن «تزيل» الظلامات ولن «تمنع تكررها» غير انها افضل المسكنات التى تستطيع اللجنة ان تصفها للداء الذى تعانى فلسطين آلامه وهى لا تخرج عن كونها مسكنات ليس الا ، ولا يمكنها ان تستأصل شأفة هذا الداء ، فهو متأصل الى درجة حملت اللجنة على الجزم في الاعتقاد بأن الامل الوحيد بشفائه لا يأتى الا عن طريق اجراء عملية جراحية

الباب الثالث — امكان الوصول الى تسوية دائمة

الفصل العشرون — ضغط الظروف

لقد اعادت اللجنة تلخيص المشكلة الفلسطينية في هذا الفصل

وذلك ان الحكومة البريطانية ، مدفوعة بضغط الحرب العالمية ، كانت قد قطعت بعض الوعود للعرب واليهود بقصد نيل معاضدتهم . وقد علق كل من الفريقين بعض الآمال على هذه الوعود

ان تطبيق نظام الانتداب بوجه الاجمال وصك الانتداب بصورة خاصة على فلسطين ينطوى على الاعتقاد بأن الالتزامات التى تعهدت بها الدولة المنتدبة نحو العرب واليهود قد يثبت مع الزمن بأنها قابلة للتوفيق بالنظر لما سيحدثه الرخاء المادى الذى تجره الهجرة اليهودية الى فلسطين عموما من التأثير الطيب على العرب الفلسطينيين ، لكن هذا الاعتقاد لم يتحقق وليس ثمة امل بتحقيقه في المستقبل

غير ان الشعب البريطاني لا يستطيع التنصل من التزاماته بناء على هذا السبب، وبغض النظر عن هذه الالتزامات فان الاحوال القائمة في فلسطين ما زالت تتطلب بذل جهود مضنية من قبل الحكومة المسؤولة عن رفاهية البلاد

وفيما يلي بيان موجز للاحوال القائمة في البلاد :

لقد نشأ نزاع مستعصى الحل بين شعبين مختلفي القومية يقيمان معا ضمن الحدود الضيقة لبلاد صغيرة واحدة وليس لهذين الشعبين اساس مشترك يجمع بينهما فأمانيهما القومية لا يمكن التوفيق بينها اذ ان العرب يطمحون الى احياء عصر العرب الذهبي واليهود يرغبون في اظهار ما يمكنهم ان يقوموا به من جليل الاعمال عندما يعادون الى البلاد التى ولدت فيها الامة اليهودية وليس في آمال الفريقين القومية ما يسمح بدمجها معا في خدمة دولة واحدة

ولقد اخذت وطأة هذا النزاع تشتد تدريجيا منذ سنة ١٩٢٠ وسيكون ذلك شأنها في المستقبل ايضا

والاحوال السائدة في فلسطين ولا سيما انظمة التعليم القائمة فيها تعمل عملها في تقوية الروح القومية لدى الشعبين وكلما ازداد عدد الشعبين وازدادت رفاهيتهما كلما عظمت امانيهما السياسية وازدادت خطورة النزاع القائم بينهما بسبب مايحيط المستقبل من الابهام، فهنالك سؤال ما آله «من الذى سيحكم فلسطين في النهاية ؟» وفي غضون ذلك تستمر العوامل الخارجية على عملها بقوة متزايدة فهناك من الجهة الواحدة سوريا ولبنان اللذان ستنالان سيادتهما القومية في اقل من ثلاث سنوات وبنوالهما ذلك يزداد مطلب العرب الفلسطينيين في نيل نصيبهم من الحرية التى تتمتع بها بلاد العرب الاسيوية بأسرها شدة وقوة ، ومن الجهة الاخرى ليس من المنتظر ان يقل الضيق الذى يعانيه اليهود في اوروبا او ان تخف المخاوف التى تساورهم ، كما ان اثر الاستنجاد بحسن نوايا الشعب البريطاني وعطفه على الانسانية لن يفقد شيئا من شدته . ثم ان حكومة فلسطين ، التى هى الان على شكل لا يصلح لحكم العرب المثقفين واليهود الديموقراطيين ، ليس في مقدورها ان تتطور مع الزمن الى شكل من اشكال

الحكم الذاتى كما وقع في البلاد الاخرى وذلك لانه ليس ثمة شكل من اشكال هذا الحكم من شأنه ان يضمن العدالة لكل من العرب واليهود ، وعلى هذا ستبقى الحكومة غير تمثيلية وعاجزة عن ازالة الظلامات المتضاربة التى يشكو منها هذان الشعبان المستاءان المجردان من المسؤولية ، اللذان هما تحت حكمها

وفي مثل هذه الاحوال لا يمكن توطيد دعائم السلام في فلسطين تحت ظل الانتداب الا باللجوء الى القمع ، ذلك لان القمع يستلزم اقامة مصالح للمحافظة على الامن تستنفد من باهظ النفقات ما يحول دون التوسع في الخدمات التى ترمى الى تأمين «رفاهية السكان وتقدمهم» بل قد يؤدى الى انقاص تلك الخدمات وتخفيضها اما الموانع الادبية التى تلازم القمع فلا تحتاج الى برهان ولا حاجة للتدليل على ما يكون له من رد فعل غير مرغوب فيه على الرأى العام خارج فلسطين . وبالاضافة الى ذلك فان القمع لن يحل المشكلة بل يؤدى الى تفاقم الشحناء ولن يساعد على انشاء دولة واحدة في فلسطين تحكم ذاتها بذاتها . وليس من السهل السير في طريق القمع المظلمة اذا لم يكن من المأمول مشاهدة نور النهار في آخر تلك الطريق

ان الشعب البريطاني لن يحيد عن مهمة الاستمرار على حكم فلسطين بمقتضى الانتداب اذا كان الشرف يقضى عليه بذلك ، غير ان له ما يبرره اذا هو بحث عن طريقة اخرى تمكنه من القيام بواجبه ثم ان بريطانيا لا تود ان تجحد التزاماتها غير ان موطن الصعوبة هو ثبوت عدم امكان التوفيق بين هذه الالتزامات ومما يزيد في ألم هذا التضارب وقعا انه لو أخذ كل التزام من هذه الالتزامات على حدته ، لوجد انه يتفق مع ميول بريطانيا ومصالحها . فارتقاء الحكم الذاتى في العالم العربي من الجهة الواحدة يتفق والمبادىء البريطانية . والرأى العام البريطاني يعطف كل العطف على ما يمنى به العرب انفسهم من احياء عصر جديد من الوحدة والرفاهية في العالم العربي ولقد كانت المصلحة البريطانية مرتبطة على الدوام باستتباب السلام في الشرق الاوسط وفي استطاعة السياسة البريطانية ان تثبت ان لها تاريخ صداقة غير منفصمة العرى مع

العرب . ومن الجهة الاخرى ان صداقة بريطانيا للشعب اليهودى هى صداقة تقليدية قوية . ومن مصلحة بريطانيا الابقاء على ثقة الشعب اليهودى بالقدر الممكن

ان دوام النظام الحالى سيؤدى تدريجيا الى اقصاء هذين الشعبين اللذين يرتبطان مع بريطانيا برباط الصداقة التقليدية

ولا يمكن حل المشكلة بمنح العرب او اليهود كل ما يصبون اليه . واذا سئل من من الشعبين سيحكم فلسطين في النهاية فجواب هذا السؤال يجب ان يكون : «لا هذا ولا ذاك» فليس ثمة سياسى منصف يسعه ان يفكر في تسليم الاربعمائة الف يهودى الذين سهلت الحكومة البريطانية دخولهم الى فلسطين بموافقة عصبة الامم الى الحكم العربى ، او في تسليم مليون من العرب الى الحكم اليهودى فيما لو اصبح اليهود الاغلبية في البلاد . غير انه وان كان ليس في مكنة اى هذين العنصرين ان يتولى حكم فلسطين باسرها بانصاف ، فقد يكون في امكان كل عنصر منهما ان يحسن الحكم في قسم منها

ولا ريب في ان فكرة التقسيم قد بحث فيها فيما مضى كحل للمشكلة الا انه يغلب على الظن ان هذه الفكرة قد اهملت في السابق باعتبار انها غير عملية فالتقسيم تلازمه بدون شك مصاعب جسيمة غير انه اذا درست هذه المصاعب درسا دقيقا فلن تبدو بأنها مما يتعذر التغلب عليه شأن المصاعب التى ينطوى عليها بقاء الانتداب او اى تدبير آخر فالتقسيم يفسح مجالا لتوطيد السلام في النهاية الامر الذى لا يتيحه اى مشروع آخر

الفصل الحادى والعشرون — نظام المقاطعات

في الامكان تجزىء فلسطين تجزئة سياسية اقل شمولا من التقسيم وذلك بتقسيمها ، على النحو المتبع في الحكومات التى تسير على نظام الاتحاد ، الى

ولايات ومقاطعات تتمتع كل منها بالحكم الذاتى فيما يتعلق بالمسائل المماثلة للهجرة وبيوع الاراضى والخدمات الاجتماعية وفي هذه الحالة تكون الدولة المنتدبة في مقام الحكومة المركزية او حكومة الاتحاد وتهيمن على العلاقات الخارجية والدفاع والجمارك وما شاكل ذلك

ونظام المقاطعات هذا جذاب لاول وهلة لانه يحل بحسب الظاهر المشاكل الكبرى الثلاث وهى مشكلة الاراضى ومشكلة الهجرة ومشكلة الحكم الذاتى غير ان مواطن الضعف فيه ظاهرة جلية ففى الدرجة الاولى ، ان سير انظمة حكومة الاتحاد يتوقف على وجود مصالح او تقاليد كافية لتأمين بقاء التوافق بين الحكومة المركزية وبين المقاطعات ، اما في فلسطين فسينظر كل من العرب واليهود الى الحكومة المركزية كهيئة اجنبية دخيلة ؛ وفي الدرجة الثانية ان العلاقات المالية بين الحكومة المركزية والمقاطعات قد تؤدى الى بعث التنافر القائم حاليا بين العرب واليهود من جديد ، وذلك فيما يتعلق بكيفية توزيع الوفر الذى قد يحصل في ايرادات الحكومة المركزية او بتعيين المبلغ الذى يترتب على كل مقاطعة من المقاطعات ان تدفعه لسد ما قد يقع في ميزانية الحكومة المركزية من العجز ، ثم ان فتح باب الهجرة اليهودية على مصراعيه في المقاطعة اليهودية دون قيد او شرط قد يؤدى الى لزوم التوسع فيما تنشئه الحكومة المركزية من الخدمات على حساب المقاطعة العربية . وفي الدرجة الثالثة، ان واجب المحافظة على القانون والنظام ، ذلك الواجب الكبير النفقات ، سيبقى موكولا الى الحكومة المركزية . وفي الدرجة الرابعة ، ان نظام المقاطعات لا بد له ، كمشروع التقسيم ، من ان يسفر عن ابقاء اقلية من كل عنصر في المنطقة التى سيهيمن عليها العنصر الاخر . وحل هذه المعضلة يتطلب اللجوء الى تدابير جريئة لا يصح التفكير فيها الا اذا كان ثمة امل بتوطيد دعائم السلم النهائى في البلاد . ومشروع التقسيم يفسح المجال لمثل هذا الامل ، بينما ان نظام المقاطعات لا يؤمن ذلك ، ويمكن ان يقال بالدرجة الاخيرة ان نظام المقاطعات لا يحل مسألة الحكم الذاتى القومى فلن يشعر العرب ولا اليهود بأن امانيهم السياسية قد تحققت لمجرد منحهم الحكم الذاتى في المقاطعات

وبالايجاز ان نظام المقاطعات تلازمه جل المصاعب التى تعترض مشروع التقسيم ، ان لم يكن كلها ، دون ان تتوفر فيه الفائدة الكبرى المتوفرة في التقسيم الا وهى احتمال الوصول الى سلم نهائى

الفصل الثانى والعشرون — مشروع التقسيم

بالرغم من انه لا ينتظر من اللجنة ان تعمد الى القيام بالتحقيق الاضافي المطول الذى يتطلبه وضع الاسس الضرورية لمشروع التقسيم بأسهاب الا انه من العبث ان تتقدم بمبدأ التقسيم هذا دون ان تضعه في قالب جوهرى محسوس ، اذ من الواجب كما يظهر جليا ان يقام الدليل على ان في الامكان وضع خطة تفى بأهم ما تتطلبه الحال

(١) نظام المعاهدات

ينبغى انهاء اجل الانتداب المفروض على فلسطين واستبداله بنظام معاهدات يتفق مع السابقة التى درج عليها في معاهدتى العراق وسوريا

ويجب وضع انتداب جديد للاماكن المقدسة يكفل تحقيق الغايات المحددة في الفقرة (٢) ادناه

وينبغى ان تعمد الدولة المنتدبة الى المفاوضة مع حكومة شرق الاردن وممثلى عرب فلسطين من جهة ومع الجمعية الصهيونية من الجهة الاخرى لعقد معاهدة تحالف مع كل من الفريقين . وفي هاتين المعاهدتين يعلن عن تشكيل حكومتين مستقلتين ذواتى سيادة خلال اقصر مدة تسمح بها الاحوال ، احداهما دولة عربية تضم شرق الاردن مع ذلك القسم من فلسطين الذى يقع الى الجانبين الشرقى والجنوبى من الحد الذى اقترحناه في الفقرة (٣) ادناه والاخرى دولة يهودية تضم ذلك القسم من فلسطين الذى يقع الى الجانبين الشمالى والغربى من الحد المذكور

وتتعهد الدولة المنتدبة ان تؤيد الطلب الذى قد تتقدم به اى الحكومتين العربية او اليهودية للانضمام الى عصبة الامم

وتتضمن المعاهدتان ضمانات مشددة لحماية الاقليات في كل من الدولتين ونصوصا تتعلق بما سيشار اليه في الفقرات التالية من الشؤون المالية وغيرها وتلحق بهما مواثيق عسكرية تتعلق باقامة القوى البحرية والعسكرية والجوية والمحافظة على المرافىء والطرق والسكة الحديدية واستعمالها ، وحماية خط انابيب الزيت وما شاكل ذلك من الامور

(٢) الاماكن المقدسة

ان تقسيم فلسطين لا بد له ان يكون خاضعا للشرط الاساسى التالى وهو : المحافظة على قداسة القدس وبيت لحم وتأمين الوصول اليهما بحرية وطمأنينة لمن شاء من كافة انحاء العالم . تلك «أمانة مقدسة في عنق المدنية» بأوسع ما في الانتداب من معنى وهى ليست امانة شعوب فلسطين فحسب بل امانة الجماهير الوفيرة في البلاد الاخرى التى تنظر الى احد هذين المكانين أو لكليهما معا كمكانين مقدسين

ولذلك ينبغى وضع صك انتداب جديد بحيث تكون غايته الرئيسية حسن القيام بهذه الامانة ، وتخطيط حد لمنطقة خاصة تشمل هذين المكانين المقدسين بحيث تمتد حدودها من نقطة شمال القدس الى نقطة جنوب بيت لحم وان ييسر لهذه المنطقة امر الاتصال بالبحر بواسطة ممر يمتد من شمال طريق يافا الرئيسية الى جنوبى السكة الحديدية شاملا مدينتى اللد والرملة ومنتهيا في يافا

ان حماية الاماكن المقدسة هى امانة دائمية ، فذة في نوعها وغايتها وهى غير واردة في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم . واجتنابا لسوء الفهم يمكن القول بصراحة ان هذه الامانة لن ينتهى اجلها الا متى رغبت عصبة الامم والولايات المتحدة في ذلك ، وانه في الوقت الذى يكون فيه من واجب القيم

على تلك الامانة العمل على رفاه وترقية السكان المحليين المختصين فليس في النية ان يصبح اولئك السكان مع مرور الزمن شعبا يحكم نفسه بنفسه حكما ذاتيا تاما .

ويجب ابقاء الضمانات المتعلقة بالحقوق التى تملكها الجماعات المختلفة في الاماكن المقدسة وبحرية الوصول الى تلك الاماكن (كما تنص عليه المادة ١٣ من صك الانتداب الحالى) ، وبمسألة المرور من منطقة الانتداب ، وعدم التميز في المسائل المالية والاقتصادية وغيرها ، وفقا لمبادىء نظام الانتداب . ولا تطبق السياسة التى ينطوى عليها تصريح بلفور ولن يكون ثمة مجال للبحث في حفظ التوازن بين ادعاءات العرب ازاء اليهود او بالعكس لان كافة سكان المنطقة سيعاملون على قدم المساواة . وتكون «اللغة الرسمية» الوحيدة لغة الحكومة المنتدبة ويكون المبدأ الاساسى الذى تسير عليه الادارة اقامة حكم قويم عادل بغض النظر عن المصالح الطائفية

ومما يتفق وعواطف المسيحيين في العالم اجمع جعل هذا الانتداب شاملا ايضا للناصرة وبحر الجليل (بحيرة طبرية) فينبغى ان يعهد للدولة المنتدبة بادارة الناصرة وان تخول السلطة التامة للمحافظة على قداسة مياه وشواطىء بحيرة طبرية

ويجب ان يلقى على عاتق الدولة المنتدبة ايضا عبء المحافظة على الاوقاف الدينية وعلى الابنية والمقامات والاماكن الواقعة في اراضى كل من الدولتين العربية واليهودية والمقدسة لدى العرب واليهود. وللقيام بنفقات الحكومة المنتدبة ينبغى ان تمكن تلك الحكومة من الاستحصال على بعض الايرادات سواء عن طريق فرض رسوم جمركية او ضرائب مباشرة اخرى سيما على سكان المدن الكبرى الكثيرى العدد والمطردى النمو المعهودة ادارتهم اليها غير ان هذه الايرادات قد لا تفى لسد نفقات الادارة العادية ، وفي مثل هذه الحالة ترى اللجنة ان البرلمان سيكون على كل حال مستعدا لتخصيص المبالغ اللازمة لسد العجز

(٣) الحدود

ان المبدأ الطبيعى الذى ينبغى ان يتبع في تقسيم فلسطين هو فصل المناطق التى اشترى اليهود الاراضى فيها واستوطنوها عن المناطق التى كل سكانها او معظمهم من العرب وهذا المبدأ يشكل اساسا عادلا وعمليا للتقسيم على شرط ان تراعى فيه روح الالتزامات البريطانية وذلك : (١) بأن يترك مجال معقول ضمن حدود المملكة اليهودية لنمو السكان والاستعمار (٢) وان تعطى الدولة العربية تعويضا معقولا لقاء ما تفقده من الاراضى والايرادات

ان كل اقتراح للتقسيم لن يجدى نفعا اذا لم يتضمن اشارة ، ولو تقريبية ، الى كيفية حل المسألة الحيوية التى تلازم الموضوع كله وهى مسألة الحدود . وكحل للمشكلة نقترح فيما يلى خطا تقريبيا للحدود باعتبار انه اقتراح عملى وعادل معا ، على انه ينبغى على كل حال تعيين لجنة حدود لتخطيط الحدود بصورة قطعية

يبدأ الحد من رأس الناقورة ويسير محاذيا الحدود الشمالية والشرقية الحالية لفلسطين حتى يصل بحيرة طبريا ومن ثم يقطع البحيرة ويتصل بملتقى نهر الاردن بالبحيرة ويسير محاذيا مجرى النهر الى ان يبلغ نقطة تبعد قليلا عن بيسان من جهة الشمال ، ثم يخترق سهل بيسان ، ويسير محاذيا الحافة الجنوبية لوادى (جزرائيل) ثم يخترق مرج ابن عامر لغاية نقطة تقع بالقرب من مجدو (تل المتسلم) ومن ثم يخترق سلسلة جبال الكرمل في جوار طريق مجدو (تل المتسلم) وبعد ان يتصل الحد بالسهل الساحلى على هذه الصورة ، يسير جنوبا محاذيا الحد الشرقى لذلك السهل ثم ينحرف غربا مجتنبا طولكرم الى ان يتصل بممر (القدس—يافا) على مقربة من اللد . وفي جنوب الممر يستمر سيره محاذيا حد السهل الساحلى الى ان يبلغ نقطة تقع على بعد ١٠ كيلومترات جنوبى رحوبوت ومن ثم ينحرف الى الغرب حتى البحر

وفيما يلى بعض الملاحظات والنواحى المتعلقة بالحدود المقترحة والمسائل المتفرعة عنها :

(١) لا يمكن ان يرسم حد يفصل العرب باجمعهم وكافة الاراضى التى يملكونها ، عن اليهود بأجمعهم وكافة الاراضى التى يملكونها

(٢) لقد ابتاع اليهود قطعا وافرة من الاراضى في سهل غزة وبالقرب من بئر السبع واستحصلوا على حق الخيار بابتياع قطع اخرى في تلك المنطقة . والحدود المقترحة من شأنها ان تحول دون الانتفاع بتلك الاراضى لتوسيع الوطن القومى اليهودى في الجهة الجنوبية . ومن الجهة الاخرى ستكون الاراضى اليهودية في الجليل وبالاخص اراضى منطقة الحولة (التى تهيء فرصة حرية بالذكر للاعمار والاستعمار) داخلة ضمن المنطقة اليهودية

(٣) ان الحدود المقترحة تستلزم ادخال اراضى الجليل الجبلية الواقعة بين صفد وسهل عكا في المنطقة اليهودية . وهذا القسم من فلسطين هو الجزء الذى احتفظ اليهود بمقام لهم فيه منذ بدء تشتتهم حتى هذا اليوم بدون انقطاع تقريبا ان لم يكن باتصال ، وعواطف اليهودية العالمية بأجمعها متعلقة كل التعلق بمدينتى صفد وطبريا (المقدستين) . ثم ان يهود الجليل كانوا فضلا عن ذلك ، يعيشون بسلام ومودة مع جيرانهم العرب حتى الآونة الاخيرة . وقد اظهر فلاحو الجليل خلال سلسلة الاضطرابات التى حصلت في البلاد انهم اقل انقيادا للتحريض السياسى من فلاحى منطقتى السامرة واليهودية اللتين تمركز فيهما روح القومية العربية . ولقد حدث في مدن طبريا وصفد وحيفا وعكا (المختلطة السكان) احتكاك متفاوت الدرجات منذ نشوب «الاضطرابات» في العام المنصرم ولذلك فمن اكبر العوامل التى تضمن نجاح مشروع التقسيم في مراحله الاولى وتساعد بصورة خاصة على تنفيذ الضمانات التى ستتضمنها المعاهدات بشأن حماية الاقليات ، ان توضع هذه المدن الاربع مدة من الزمن تحت ادارة الدولة المنتدبة

(٤) ان مدينة يافا هى في جوهرها مدينة عربية ويجب ان تكون جزءا من الدولة العربية . اما اتصالها بالدولة العربية فلا تلازمه اية

صعوبة لان حق المرور من ممر يافا — القدس سيكون مباحا للجميع . على ان هذا الممر يجب ان يكون له منفذه الخاص الى البحر ولذلك يجب ان تستملك شقة ضيقة من الارض لهذه الغاية وان تخلى هذه الشقة في كل من الجانبين الشمالى والجنوبى للمدينة

(٥) بالرغم من انه سيكون في امكان الدولة العربية الاتصال بالبحر المتوسط في كل من يافا وغزة فمن مصلحة التجارة والصناعة العربية ان تكون مدينة حيفا التى تملك المرفأ العميق الوحيد في البلاد ، في متناول الدولة العربية ايضا من اجل الغايات التجارية . ولذلك يجب ان تشتمل المعاهدة اليهودية على نص يضمن حرية نقل البضائع (في الاستيداع) بين الدولة العربية وحيفا

وعلى هذه الصورة ايضا يجب ان تشتمل المعاهدة العربية على نص يضمن حرية نقل البضائع (في الاستيداع) في السكة الحديدية ما بين الدولة اليهودية والحدود المصرية

ويسرى المبدأ نفسه على مسألة الاتصال بالبحر الاحمر من اجل الغايات التجارية . فقد يظهر مع مرور الزمن ان استعمال ذلك المنفذ الى الشرق يعود بفائدة جزيلة على الصناعة والتجارة العربية واليهودية على السواء ، وبالنظر لهذا الاحتمال ، ينبغى ان تترك منطقة خاصة في الجهة الشمالية الشرقية من شاطىء خليج العقبة تحت ادارة الدولة المنتدبة وان تتضمن المعاهدة العربية نصا يضمن حرية نقل البضائع بين الدولة اليهودية وتلك المنطقة

ويجب ان تنص المعاهدتان ايضا على توفير مثل هذه التسهيلات لنقل البضائع بين منطقة الانتداب وحيفا ، وبين الحدود المصرية وخليج العقبة

(٤) الاعانة المالية بين الدولتين

ان مقدار ما يدفعه الشخص الواحد من اليهود لخزينة فلسطين يفوق ما يدفعه الشخص الواحد من العرب . وذلك مما مكن الحكومة من ان تنشىء

مصالح عامة للعرب تفوق في مستواها ما كان في امكانها ان تنشئه في غير هذه الحالة . وعلى ذلك يكون من نتائج التقسيم ان المنطقة العربية من الجهة الواحدة لن تستفيد فيما بعد من مقدرة المنطقة اليهودية على دفع الضرائب ومن الجهة الاخرى (١) يكتسب اليهود حق سيادة جديد في المنطقة اليهودية (٢) تكون تلك المنطقة حسب الحدود التى ذكرناها اكبر مساحة من المنطقة الحالية التى تضم اراضى اليهود ومستعمراتهم (٣) يتخلص اليهود مما هم ملزمون به الآن من المساعدة على زيادة رفاهية العرب خارج تلك المنطقة . ولذلك يقترح ان تدفع الدولة اليهودية اعانة مالية للدولة العربية عندما يوضع مشروع التقسيم موضع التنفيذ ولقدكان لمثل هذه التسويات المالية العادلة سوابق حديثة العهد عندما تم فصل السند عن بومباى وفصل بورما عن امبراطورية الهند ، فجريا على تلك السوابق يجب تعيين لجنة مالية لدرس مقدار هذه الاعانة المالية وتقديم تقرير بذلك

ويترتب على اللجنة المالية ان تنظر ايضا في كيفية تقسيم ديون فلسطين العامة التى تبلغ الان نحو اربعة ملايين ونصف مليون جنيه بين الدولتين العربية واليهودية وفي المسائل المالية الاخرى وان تعطى قرارها بشأنها وينبغى عليها ايضا ان تعالج مسألة التلغرافات والتلفونات في حالة وقوع التقسيم

(٥) اعانة الحكومة البريطانية

ان الاعانة المالية التى ستقدمها الدولة اليهودية للدولة العربية سيكون من شأنها تقويم الاتزان المالى في فلسطين . غير ان المشروع يشتمل على ادخال شرق الاردن في الدولة العربية . وقدرة شرق الاردن على دفع الضرائب محدودة جدا وايراداتها لم تكن كافية قط لسد مصاريف الادارة فمنذ سنة ١٩٢١ حتى هذا اليوم ما فتئت شرق الاردن تتلقى اعانات مالية من الحكومة البريطانية وقد بلغ مجموع هذه الاعانات ١٢٥٣٠٠٠ جنيها اى بمعدل ٧٨٠٠٠ جنيها في السنة . وقد منحت شرق الاردن ايضا بعض الاعانات لسد نفقات قوة حدود شرق الاردن واقرضت مبلغ ٦٠٠٠٠ جنيها لمساعدة منكوبى الزلزال وتوزيع البذار على المزارعين

ويجدر ان لا يتم التنازل عن الانتداب على شرق الاردن الا بعد ان يضمن، بقدر المستطاع ، عدم تدنى مستوى الادارة فيها بسبب نقص الاموال اللازمة لسد نفقاتها . ومن الانصاف ان يطلب الى الامة البريطانية ان تساهم في هذا المضمار ايضا لتسهيل الوصول الى تسوية . ان دوام الانتداب الحالى لا بد له من ان يحمل الخزينة البريطانية عبئا متكررا مطرد التزايد فاذا كان التقسيم سيؤول الى توطيد السلام فالمبالغ المنفقة في سبيل تنفيذه وتحقيقه ستكون بدون ريب قد انفقت في محلها . وبقطع النظر عن هذه الاعتبارات نعتقد ان الامة البريطانية ستوافق على دفع مبلغ كبير مرة واحدة بدلا مما هى ملزمة بدفعه الان سنويا بغية تنفيذ التزاماتها واستتباب السلام في فلسطين

وفي حالة تنفيذ مشروع المعاهدة يجب ان يطلب الى البرلمان بأن يوافق على دفع منحة للدولة العربية قدرها مليونا جنيه

(٦) التعرفة الجمركية والمرافىء

بما ان كلا من الدولتين العربية واليهودية ستكون دولة مستقلة ذات سيادة فسيعود لكل منهما امر تقرير التعرفة الجمركية في بلادها . وينطبق هذا الامر على الحكومة المنتدبة ايضا مع مراعاة نصوص الانتداب

ومن المحتمل ان تتضارب السياستان اللتان ستسير عليهما الدولتان العربية واليهودية في مسئلة التعرفة الجمركية ولذلك فمن اكبر العوامل التى تخفف من صعوبة الموقف وتضمن مصلحة الفريقين ان يتفق كلاهما على فرض رسوم جمركية واحدة على اكبر عدد ممكن من اصناف البضائع ، وان تدمج الحكومة المنتدبة ايراداتها الجمركية مع ايرادات احدى الدولتين او كلتيهما معا اذا كان ذلك ممكنا

ويجب ان يكون من النقاط الاساسية في نظام المعاهدات المقترح ، عقد اتفاق تجارى يرمى الى تقرير تعرفة جمركية واحدة على اكبر عدد من اصناف البضائع المستوردة وتسهيل تبادل البضائع بالقدر المستطاع بين المناطق الثلاث المختصة

(٧) الجنسية

ان جميع الاشخاص القاطنين في منطقة الانتداب (بما فيها حيفا وعكا وصفد وطبريا والمنطقة الخاصة في خليج العقبة ما دامت هذه الاماكن تحت ادارة الحكومة المنتدبة) والذين يعتبرون الان اشخاصا يتمتعون بالحماية البريطانية يظلون محتفظين بحالتهم الشخصية هذه . وفيما عدا هؤلاء يصبح جميع الفلسطينيين من رعية الدولة التى يقطنون في اراضيها

(٨) الخدمة المدنية

ويلوح لنا انه من المحتمل ان تحتاج حكومتا الدولتين العربية واليهودية ، في حالة وقوع التقسيم ، الى استخدام قسم كبير من الموظفين العرب واليهود الذين كانوا مستخدمين في ادارة الانتداب السابقة ، بينا يخفض عدد الموظفين البريطانيين خفضا محسوسا ، فحقوق جميع هؤلاء الموظفين بما في ذلك حقهم في الحصول على القاعد والمكافأة يجب ان تظل مضمونة بكاملها وفقا للمادة ٢٨ من الانتداب الحالى وهذه المسألة ينبغى معالجتها من قبل اللجنة المالية

(٩) الامتيازات الصناعية

ان الاتفاقات المعقودة مع حكومة فلسطين بشأن ترقية وحماية الصناعات (كالاتفاق المعقود مع شركة البوتاس المحدودة) ينبغى في حالة وقوع التقسيم ، ان تستلمها حكومتا الدولتين العربية واليهودية وان تقوما بتنفيذها . ويجب ان تشتمل المعاهدات على الضمانات اللازمة بهذا الشأن . كما ان محطة التوليد الكهربائية في جسر المجامع يجب ان تضمن سلامتها على هذا المنوال

(١٠) تبادل الاراضى والسكان

اذا اريد ان يكون للتقسيم أثره الفعال في الوصول الى تسوية دائمية فيجب ان لا يكون تطبيقه مقتصراعلى رسم حدود وتأسيس دولتين . ومن الواجب ان يشرع ، آجلا او عاجلا ، في تبادل الاراضى وان يشرع ايضا في تبادل السكان بالقدر المستطاع

ويجب ان تنص المعاهدتان على انه اذا اراد احد افراد العرب ممن يملكون ارضا في الدولة اليهودية او احد افراد اليهود ممن يملكون ارضا في الدولة العربية ان يبيع ارضه وما عليها من الاشجار والمحصولات فتكون حكومة الدولة المختصة ملزمة بشراء تلك الارض والاشجار والمحصولات بثمن تقرره الحكومة المنتدبة اذا لزم الامر . وينبغى ضمانة قرض بمبلغ معقول لتلك الغاية اذا استوجبت الضرورة ذلك

اما الناحية السياسية لمشكلة الاراضى فهى اهم شأنا من ذلك وبالنظر لعدم اجراء احصاء للنفوس منذ سنة ١٩٣١ يتعذر تقدير عدد سكان المنطقتين العربية واليهودية تقديرا يصح الركون اليه . على ان تقديرا تقريبيا أجرى لهذا الغرض يبين ان المنطقة المخصصة للدولة اليهودية (باستثناء مناطق المدن التى ستبقى تحت ادارة الانتداب مدة من الزمن) يقيم فيها الان ما يقرب من ٢٢٥٠٠٠ نسمة من العرب بينا ان المنطقة المخصصة للدولة العربية لا يوجد فيها سوى ١٢٥٠ نسمة من اليهود تقريبا غير انه يوجد نحو ١٢٥٠٠٠ من اليهود في القدس وحيفا مقابل ٨٥٠٠٠ من العرب . ومن الجلى ان وجود هذه الاقليات هو من اعظم العقبات التى تقف في سبيل تنفيذ مشروع التقسيم تنفيذا مقرونا بالسهولة والنجاح . فاذا أريد ان تكون هذه التسوية تسوية نهائية لا شائبة فيها وجب ان تجابه هذه المشكلة بجرأة وان تعالج بحزم ، وهى تدعو الى ابداء اقصى حد من الحنكة السياسية من قبل جميع ذوى الشأن

واننا نجد سابقة لتبادل السكان فيما تم بين اليونان والاتراك عقيب الحرب اليونانية التركية سنة ١٩٢٢ . فقد عقدت الحكومتان اليونانية والتركية ميثاقا يقضى بنقل الرعايا اليونان الذين ينتمون للمذهب الارثوذكسى ويقيمون في تركيا الى بلاد اليونان ، وبنقل الرعايا الاتراك من المسلمين المقيمين في بلاد اليونان الى تركيا على ان يتم هذا النقل جبرا وتحت اشراف عصبة الامم . وقد كان عدد الذين تناولهم هذا النقل كبيرا ، اذ ان عدد الذين نقلوا على هذه الصورة لم يقل عن ١٣٠٠٠٠٠ نسمة من اليونان و ٤٠٠٠٠٠ نسمة تقريبا من الاتراك . غير ان ما بذل من الحزم والنشاط في تنفيذ هذه المهمة ادى الى

اتمام عملية الاستبدال بكاملها في نحو ثمانية عشر شهرا من ربيع سنة ١٩٢٣ ولقد كانت النتيجة التى اسفر عنها هذا الاستبدال مبررة للجرأة التى ابداها رجال السياسة من اليونان والاتراك .

ولقد كانت الاقليات من اليونان والاتراك قبل اجراء هذا الاستبدال مصدرا دائما للتهيج والقلق ، اما الان فقد اصبحت العلاقات القائمة بين اليونان والاتراك على درجة من الود والصداقة لم يسبق لها قط ان سادت بين البلدين فيما مضى

وقد حدث عندئذ ان كان في شمال اليونان ارض زراعية فائضة عن الحاجة، ميسورة لاسكان الرعايا اليونان الذين نزحوا عن تركيا او في الامكان تهيئتها لذلك الغرض تاجلا . اما فلسطين فليس فيها مثل تلك الاراضى في الوقت الحاضر . فهناك ضمن الحدود المقترحة للدولة اليهودية مجال متسع لاسكان اليهود الذين يقيمون الان في المنطقة العربية او من الممكن فسح هذا المجال لهم في القريب العاجل غير ان المشكلة الكبرى تدور حول العرب الذين يتناولهم النقل والذين يفوق عددهم عدد اليهود كثيرا . فبينما يمكن اسكان البعض من هؤلاء العرب في الاراضى التى يخليها اليهود فلا مندوحة عن ايجاد ارض اوسع كثيرا لاسكانهم جميعا . والمعلومات الميسورة لدينا تحدو بنا الى الامل بأن القيام بمشاريع كبيرة للرى وخزن المياه وتعمير شرق الاردن وبئر السبع ووادى الاردن (الغور) قد يسفر عن اسكان عدد يفوق كثيرا عدد السكان الموجودين الان في هذه المناطق

ولذلك ينبغى فحص هذه المناطق وتقدير ما يمكن ان يجرى فيها من مشاريع الرى والعمران بالسرعة الممكنة . فاذا ظهر بنتيجة هذا الفحص ان في الامكان توفر مساحات واسعة من الاراضى لاسكان العرب المقيمين في المنطقة اليهودية ، فعندئذ يبذل اقصى ما يمكن من الجهد للوصول الى اتفاق بشأن تبادل الاراضى والسكان . وبالنظر للتنافر القائم الان بين العنصرين ولما يعود به تضييق مجال الاحتكاك بينهما في المستقبل من الفائدة الجلية للطرفين ، يؤمل ان

يبدى الزعماء العرب واليهود ما ابداه الاتراك واليونان من الحنكة السياسية السامية ، وان يتخذوا قرارا جريئا كالقرار الذى اتخذه هؤلاء

ثم ان نفقات القيام بمشروع الرى والعمران المقترح قد تفوق ما ينتظر ان تتحمله الدولة العربية وهنا ايضا سيكون الشعب البريطاني مستعدا لمد يد المعونة للوصول الى تسوية فاذا كان في الامكان وضع اتفاق لنقل الاراضى والسكان نقلا اختياريا او غير اختيارى فينبغى ان يطلب الى البرلمان الموافقة على منح اعانة لسد نفقات هذا المشروع

واذا تم الاتفاق على انهاء اجل الانتداب وعقد المعاهدات على اساس التقسيم فلا بد من ان تكون هناك فترة انتقال قبل ان يوضع النظام الجديد موضع التنفيذ وفي غضون هذه المدة يظل الانتداب الحالى الدستور الذى تسير عليه ادارة فلسطين غير ان التواصى الواردة في الباب الثانى من التقرير بشأن ما يجب عمله في ظل الانتداب الحالى قد وضعت على افتراض دوام ذلك الانتداب مدة غير محدودة من الزمن ولا يصح تطبيقها على ما يقع على الحالة من التغير فيما لوطبق مشروع التقسيم

وفيما يلى التواصى الموضوعة لدور الانتقال :—

(١) الاراضى — يجب اتخاذ التدابير لمنع شراء الاراضى من قبل اليهود في المنطقة العربية (اى في المنطقة المقترحة لانشاء الدولة العربية) ولمنع شراء الاراضى من قبل العرب في المنطقة اليهودية (اى في المنطقة المقترحة لانشاء الدولة اليهودية)

ويجب ان تتم تسوية ملكية الاراضى الساحلية الواقعة في المنطقة اليهودية خلال سنتين

(٢) المهاجرة — يجب ان تفرض على المهجرة اليهودية قيود اقليمية بدلا من العمل بالحد «السياسى الاعلى» وان لا يسمح بهجرة اليهود الى المنطقة العربية . وبما ان المهجرة اليهودية المقيدة على هذا الوجه ، ليس

من شأنها ان تؤثر في المنطقة العربية ، وبما ان الدولة اليهودية ستصبح في القريب العاجل مسؤولة عن نتائج تلك الهجرة فمن الواجب ان يقرر مقدارها على اساس قدرة الاستيعاب الاقتصادية لفلسطين باستثناء المنطقة العربية منها

(٣) التجارة — يجب ان يفتح باب المفاوضات بدون تأخير بغية التوصل الى تعديل المادة الثامنة عشرة من الانتداب ووضع تجارة فلسطين الخارجية على اساس اعدل من الاساس التى هى عليه الان

(٤) المجلس الاستشارى — يجب توسيع المجلس الاستشارى اذا امكن عن طريق تعيين ممثلين للعرب واليهود فيه، اما اذا رفض اى فريق منهم العمل فيبقى المجلس على حالته الحاضرة

(٥) الحكومة المحلية — يجب اصلاح نظام البلديات والاستعانة على ذلك برأى رجل من اصحاب الخبرة

(٦) المعارف — ينبغي بذل مجهود جدى لزيادة عدد المدارس العربية واعطاء «المدارس المختلطة» الكائنة في المنطقة التى ستدار بموجب الانتداب الجديد كل معاونة ، والنظر في امكان انشاء جامعة بريطانية لان هذه المعاهد قد تلعب دورا هاما بعد التقسيم في تقريب التوفيق النهائى بين العنصرين

الفصل الثالث والعشرون — الخاتمة

بالنظر للموقف الذى وقفه ممثلو العرب واليهود عند اداء الشهادات ترى اللجنة انه ليس من المحتمل ان يقبل اى فريق منهما لاول وهلة بالاقتراحات المعروضة للتوفيق بين مطالبهما المتضاربة فالتقسيم معناه ان كلا من الفريقين

لا يمكنه ان ينال كل ما يصبو اليه . وهو يعنى ايضا ان العرب سيضطرون الى الموافقة على ان تخرج من سيادتهم منطقة من البلاد استوطنوها أجلا طويلا وسبق لهم ان بسطوا سلطانهم عليها مدة من الزمن ، وان اليهود سيضطرون الى الاكتفاء بأقل من ارض اسرائيل التى سبق لهم ان حكموها ومنوا انفسهم بحكمها ثانية . غير انه يلوح ان كلا من الفريقين سيدرك بعد امعان النظر والتفكير ، ان فوائد التقسيم تفوق مساوئه . فانه وان لم يحقق لكل فريق كل ما يتمناه ، فهو يسهل له نيل ما هو في اشد الحاجة اليه ، الا وهو الحرية والاطمئنان

ويمكن تلخيص الفوائد التى يجنيها العرب من مشروع التقسيم على اساس اقتراحاتنا كما يلى :—

(١) ينال العرب استقلالهم القومى ويصبح في وسعهم ان يتعاونوا على قدم المساواة مع عرب البلاد المجاورة لتحقيق وحدة العرب ورقيهم

(٢) يزول نهائيا ما يساورهم من الخوف من «اكتساح» اليهود لهم واحتمال خضوعهم في النهاية للحكم اليهودى

(٣) ثم ان تقييد حدود الوطن القومى اليهودى تقييدا نهائيا ضمن حدود معينة ووضع انتداب جديد لحماية الاماكن المقدسة بضمانة عصبة الامم سيزيل بصورة خاصة كافة ما يساور البعض من المخاوف بان تصبح الاماكن المقدسة يوما من الايام تحت هيمنة اليهود

(٤) ومقابل ما يخسره العرب من البلاد التى يعتبرونها بلادهم تتلقى الدولة العربية اعانة مالية من الدولة اليهودية . وتنال ايضا بسبب تأخر احوال شرق الاردن منحة قدرها مليونا جنيه من الخزينة البريطانية واذا تيسر الوصول الى اتفاق لتبادل الاراضى والسكان تعطى الدولة منحة اخرى تستعين بها على تحويل ما يستطاع تحويله من الاراضى غير القابلة للزراعة ، الى ارض منتجة يستفيد منها الزراع والدولة على السواء

اما فوائد التقسيم لليهود فيمكن تلخيصها كما يلي :—

(١) ان التقسيم يؤمن انشاء الوطن القومى اليهودى وينقذه من احتمال خضوعه في المستقبل للحكم العربي

(٢) ان التقسيم يمكن اليهود من ان يعتبروا الوطن القومى وطنهم الخاص بأوسع معنى ، وذلك لان التقسيم يحوله الى دولة يهودية ويصبح في وسع رعايا هذه الدولة ان يدخلوا من اليهود العدد الذى يعتقدون هم انفسهم بأمكان استيعابه وبذلك يحققون هدف الصهيونية الرئيسى — الا وهو وجود امة يهودية متمكنة في فلسطين تمنح رعاياها نفس الوضع الشخصى الذى تمنحه سائر الامم في العالم لرعاياها ، وبذلك يتخلصون اخيرا من العيش «عيشة الاقلية»

ان التقسيم يفسح مجال الامل للعرب واليهود معا بنيل نعمة العيش في ظل السلام ، الامر الذى يتعذر توفره في اى مشروع آخر ، وهو بدون شك جدير بأن يضحى الفريقان بعض التضحية في سبيل تحقيقه اذا كان في الامكان ان يقضى على الخصومة التى بدأت مع الانتداب عن طريق انهاء اجل ذلك الانتداب فهذه الخصومة ليست من الضغائن الطبيعية او القديمة العهد والعرب لم يكونوا طيلة تاريخهم مجردين من كره اليهود فحسب ، بل انهم برهنوا على الدوام على ان روح التساهل متأصلة في عروقهم . فاذا اخذنا بعين الاعتبار ما لاحتمال ايجاد ملجأ في فلسطين من القيمة لآلاف اليهود المضطهدين فهل تكون الخسارة التى يتكبدها العرب من جراء التقسيم ، على فداحتها ، فوق ما يستطيع السخاء العربي ان يحتمله ؟ ان اهل البلاد هم ليسوا وحدهم الذين يجب ان يحسب حسابهم في هذه المسألة وفي غيرها من المسائل الكثيرة المتعلقة بفلسطين . فالمشكلة اليهودية ليست اقل شأنا من المشاكل العديدة الاخرى التى تعكر صفو العلاقات الدولية في هذه الاوقات العصيبة وتقف حائلا في سبيل السلام والرفاهية فاذا كان في امكان العرب ان يساعدوا على حل هذه المشكلة متحملين في سبيل ذلك بعض التضحية فأنهم لا يكسبون بذلك ثناء اليهود فحسب بل ثناء العالم الغربي بأسره

لقد سبق لرجال السياسة العرب ان رضوا بالتنازل عن فلسطين صغيرة لليهود بشرط ان تكون بقية آسيا حرة . غير ان هذا الشرط لم ينفذ في ذلك الحين وها هو الان على وشك التنفيذ . ففى غضون اقل من ثلاث سنوات تصبح كافة المنطقة العربية الواسعة الواقعة خارج فلسطين بين البحر المتوسط والاوقيانوس الهندى مستقلة ، كما ان القسم الاكبر من فلسطين سيصبح مستقلا ايضا اذا نفذ مشروع التقسيم

اما فيما يتعلق بالامة البريطانية فمن المحتم عليها ان تحترم بكل ما في وسعها من قوة الالتزامات التى اخذتها على عاتقها نحو العرب ونحو اليهود مدفوعة اليها بمقتضيات الحرب ، فهى لم تقدر صعوبات المهمة التى ألقيت على عاتقها تمام التقدير عندما أدرجت هذه الالتزامات في صك الانتداب ولقد حاولت التغلب على تلك الصعوبات ، غير ان الجهود التى بذلتها في ذلك السبيل لم تكن دائما مقرونة بالتوفيق، وقد ازدادت هذه الصعوبات حتى انه يكاد يتعذر التغلب عليها الان . والتقسيم ينطوى على احتمال شق طريق بين هذه الصعوبات والوصول الى حل نهائى لهذه المعضلة من شأنه ان يؤمن حقوق العرب واليهود ويحقق امانيهم ويؤدى الى تنفيذ الالتزامات التى ارتبطت بها الدولة المنتدبة نحوهم قبل عشرين سنة الى اقصى حد ممكن في الاحوال السائدة في الوقت الحاضر


LC ACQUISITIONS
0 043 449 887 9